مؤتمر أصفهان للأوبك بين مفاجأتين

ثلاثة إتجاهات سادت الاجواء قبل وفي اثناء المؤتمر الـ (١٣٥) خلافاً للتوقعات قرر وزراء النفط رفع السقف الانتاجي الاجمالي الرسمي

في رحلة برية زمنها الكلي نحو ثمانين ساعة ومسافتها الاجمالية أكثر من ثمانية الاف كيلو متر، كانت محطتها الوسيطة مدينة اصفهان الايرانية، حيث انعقد المؤتمر الوزاري الـ (١٣٥) لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك).

ومثلما يحمل وزراء النفط في جعبتهم المفاجات دائماً على خلفية مواقفهم وتقلباتهم وفي اثناء مؤتمراتهم بين عامي ١٩٦٠ عندما انبثقت الاوبك في بغداد، و ٢٠٠٥، حينما احتضنت احدى الدول المؤسسة آخر تلك المؤتمرات، فإن اصفهان بحد ذاتها تعد لحدٍ بعيد ما يشبه المفاجأة أيضاً.

اصفهان/ خاص بـ (المدى)

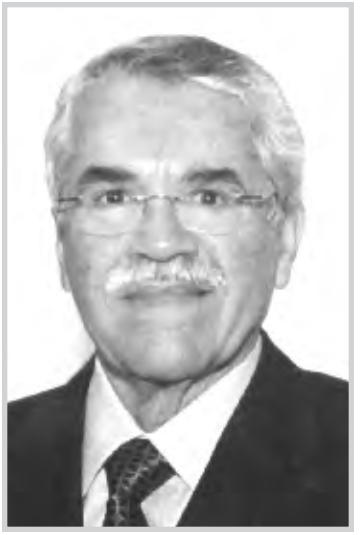

اصفهان في سطور

وكلما توسعنا في التعريف بمدينة اصفهان تتضح طبيعتها الخاصة والمميزة، تاريخياً واقتصادياً وثقافياً في حياة إيران على مدى عشرة قرون في أقل تقدير، حيث انجبت الكثير من العلماء والشعراء والسياسيين البارزين، فما تحتضن اليوم من متاحف ومعالم حضارية، وصناعات لامستها التقنيات الحديثة.

كانت مدينة اصفهان على مدى تسعة قرون مركزاً للمحافظة التي اتخذت اسمها... كما كانت عاصمة لإيران في فترات من الحقبة الإسلامية الماضية.

وتنتشر في انحاء المحافظة الآثار العائدة للفترات الاخمينية والبارثية والساسانية، التي تأتي في مقدمتها معابد النار الساسانية الكثيرة. لكن المنطقة ازدهرت بشكل فريد في عهد السلالة الصفوية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وتعد المواقع التاريخية في اصفهان من بين المعالم العمرانية الاكثر ندرة في العالم، فقد عد بعض المجمعات التاريخية فريدة من نوعها من قبل منظمة اليونسكو.

واصفهان الحاضر، اضافة إلى كونها مدينة تحفل بكل انواع الفنون في العالم، تعد إصفهان أيضاً واحدة من اكبر مراكز الانتاج الزراعي والصناعي الايرانية، بحيث تشمل الصناعات الفولاذية ومصانع النسيج الحديثة والمصافي النفطية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وهي تعد اليوم ثالث اكبر مدينة في ايران، ورابع اكبر مدينة من حيث السكان، اذ يصل تعدادها إلى مليوني نسمة فيما تصل مساحتها إلى (١٦١٥٠) كيلومتراً مربعاً.

ثلاثة اتجاهات أساسية

وعند العودة إلى الاجواء التي سادت الاوساط النفطية قبل مؤتمر اصفهان للأوبك وفي اثنائه نجد ان ترابط الموضوعات التي تستحق المعالجة لم يخلُ من الاولويات المرجحة، حيث ان قضية السقف الانتاجي الاجمالي كانت تتبوأ مكان الصدارة، لانها تحمل في طياتها ذروة التأثيرات والانعكاسات على اسعار النفط، كما هو مفروض على وفق قاعدة العرض والطلب بصورة عامة، الامر الذي كان يشغل مركز اهتمام وزراء النفط الذين مارسوا سلوكية "ايجابية" تعبر عن حسن نية مفرطة للإيغال في تخفيض القيمة الحقيقية لاهم مورد طبيعي تملكه بلدانهم لصالح المستهلكين، وبصفة خاصة الكبار منهم.

وعلى العموم تبلورت قبل المؤتمر وفي اثنائه ثلاثة اتجاهات اساسية، بشأن السقف الانتاجي الاجمالي...

الاول، كانت تتبناه كل من ايران وفنزويلا ويدعو إلى خفض السقف الانتاجي الاجمالي للأوبك البالغ رسمياً (٢٧) مليون برميل يومياً بواقع (٥٠٠) الف برميل / يوم انطلاقاً من حجج ومبررات تقليدية ترتبط بانخفاض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من السنة نتيجة انحسار فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الارضية.

والثاني، كانت تركز في الدعوة اليه كل من الكويت ونيجيريا وغالبية الدول الاعضاء الأخرى، ويقضي إبقاء السقف الانتاجي الاجمالي الرسمي على حاله، من دون زيادة أو نقصان، استجابة للاوضاع السائدة في الاسواق النفطية الدولية بميزتها الرئيسة المتمثلة في تذبذب الاسعار حول الـ (٥٠) دولاراً للبرميل مع ميلها نحو الارتفاع.

وعند هذا الاتجاه تركزت تنبؤات الخبراء والمحللين النفطيين الدورية للأوبك واستقطاب غالبية الدول الاعضاء سيرجح اعتماد قرار يعبر عن هذا التوجه.

والاتجاه الثالث لم يكن مطروحاً من قبل اللاعبين الكبار أو الصغار في الاوبك بشكل ملح وقبل فترة مناسبة من مؤتمرهم الوزاري الـ (١٣٥) ولكنه برز إلى المقدمة عندما اعلن عنه علي النعيمي وزير النفط والثروة المعدنية السعودي مبلغاً اللجنة الوزارية لمراقبة السوق في الاوبك بمضامينه، وبذلك يعيد النعيمي للاذهان دور السعودية في الاوبك خلال عقد الثمانينيات عندما كانت تفرض المواقف بناء على ثقلها النسبي في السوق النفطية الدولية ومنظمة الاوبك.

وبذلك اعلن الرئيس الدوري للاوبك وزير الطاقة الكويتي الشيخ احمد فهد الاحمد الصباح عشية المؤتمر عن ان اللجنة الوزارية لمراقبة السوق اوصت في اختتام اجتماع عقدته في اصفهان بالحفاظ على السقف الحالي لانتاج اوبك، وأضاف ان اسعار النفط لو استمرت في الارتفاع وبقيت في مستوياتها القياسية، فان بإمكان رئيس الاجتماع وبالتشاور مع باقي الاعضاء الإعلان في نيسان المقبل عن زيادة في انتاج اوبك قدرها (٥٠٠) الف برميل يومياً. وكانت اللجنة الوزارية لمراقبة السوق قد عقدت اجتماعا برئاسة وزير النفط الايراني بيغان نامدار زنكنة ومشاركة اعضائها وهما وزيرا نفط الكويت ونيجيريا.

وناقشت اللجنة قضايا تتعلق بالعرض والطلب والنمو الاقتصادي ووتيرة الاسعار وانتاج اعضاء اوبك والدول غير الاعضاء فيها على ان ترفع توصياتها إلى المؤتمر الوزاري، وعندها اعلن عن اقتراح أوبك تبلغ (٥٠٠) الف برميل يومياً، وبدأت تتوالى المواقف وتصريحات وزراء النفط بان هذا الاقتراح وغيره سيكون موضع نقاش المؤتمر الوزاري، علماً بان السقف الانتاجي الاجمالي الرسمي للأوبك يبلغ ٢٧ مليون برميل يومياً، الا ان الانتاج الحقيقي للأوبك، بإستثناء العراق يتراوح بين (٢٧,٥) و (٢٧,٧) مليون برميل يومياً... وتضم المنظمة التي أسست عام ١٩٦٠، في عضويتها كلاً من ايران والعراق والسعودية والكويت وقطر والامارات والجزائر وليبيا واندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا.

هذا وقد حصل التوافق خلال جلسة مطولة استمرت لست ساعات للمؤتمر الوزاري على ما يشبه الحل الوسط بين المعارضين والموافقين على الطلب السعودي بزيادة الانتاج بمقدار (٥٠٠) الف برميل يومياً. من دون احتساب حصة العراق. وقد ساد الجلسات التمهيدية التي جرت بين اعضاء الوفود المشاركة شبه اجماع على مبدئية الموافقة على الاقتراح من دون إعطائه صفة المعمل، على ان يتم البدء بالعمل به مطلع شهر آيار من العام الجاري، كما توصل المجتمعون أيضاً إلى التوافق على زيادة اخرى للانتاج تبلغ (٥٠٠) الف برميل يومياً، على ان تدرس الحاجة لها تبعاً لحاجة الاسواق العالمية بعد شهر آيار المقبل.

وقد توافق المؤتمرون ان يتولى رئيس المؤتمر وزير الطاقة الكويتي الشيخ احمد بن فهد الصباح مهمة دراسة حاجة الاسواق الضرورية، وان يرفع تقريراً إلى الدول الاعضاء شرط ان يقترن أي اجراء فعلي بموافقة مؤتمر وزاري اعتيادي أو طارئ للأوبك.

ماذا وراء الموقف السعودي؟

وحاول عدد من الخبراء والمحللين تبرير الموقف الذي انفردت به السعودية قائلين أنه يهدف لتهدئة الاسواق النفطية وتحقيق عائد على المدى البعيد، حيث اوضح الخبير الاقتصادي احسان ابو حليقة، ان السعودية صاحبة الثقل الكبير داخل اوبك وجهت من خلال حث المنظمة على رفع سقف انتاجها إلى (٢٧,٥) مليون برميل يومياً والتهديد بالتصرف منفردة "نداء لتهدئة الاسواق" النفطية.

وأضاف " اعتقد ان الاستقرار يشكل أفضل وسيلة للحصول على أفضل عائد في المدى البعيد..." واستطرد " ان الاوبك بصورة عامة والسعودية بوجه خاص، ليس من عادتها اثارة بلبلة في الاسواق عبر تصريحات من هنا وهناك... وان مصلحتهم الفضلى تكمن في استقرار السوق".

واكد وزير النفط والثروة المعدنية السعودي علي النعيمي، ان رفع سقف انتاج الاوبك اصبح ضرورياً بسبب الزيادة المرتقبة في الطلب بمليوني برميل يومياً خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، موضحاً ان السعودية سوف ترفع انتاجها من المستوى الحالي في وقت لاحق من العام الجاري، معتبراً ان معدلات الاسعار في الوقت الحاضر لا مبرر لها.

من جانبه قال الخبير الاقتصادي السعودي سعيد آل الشيخ، ان الاقتصاد السعودي نفسه سيتأثر سلباً في المدى البعيد في حال الارتفاع القياسي للاسعار بصورة متواصلة، مشيرا إلى ان ارتفاع الاسعار إلى هذا الحد يمكن ان يؤثر سلباً في الاقتصاد السعودي بالمدين المتوسط والبعيد، لان من شأن ذلك ان يقود إلى تباطؤ (نمو) الاقتصاد العالمي، ودفع المستهلكين إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة، موضحاً: "لو كانت السعودية تريد ارباحاً آنية لاهتمت بالابقاء على الاسعار مرتفعة".

وبطبيعة الحال فأن مثل هذه التبريرات لا تأخذ بعين الاعتبار واقع ان الأوبك ليست مسؤولة بالاساس عن ارتفاع الاسعار التي لا تحكمها موازنة العرض والطلب وحدها، وإنما تتأثر بجملة من العوامل والآليات المرتبطة بمستوى النمو القوي في عدد من الدول، والمضاربات، واستمرار تغذية المخزونات الاحتياطية الاستراتيجية في البلدان المستهلكة الرئيسة، وما إلى ذلك، برغم ان القيمة الحقيقية للنفط لم تصل ازاء معدلات التضخم وتآكل قيمة الدولار إلى مستوياتها في النصف الثاني من السبعينيات ومطلع الثمانينيات، والتي يقدرها الخبراء بسعر موازٍ لـ (٨٠) دولاراً للبرميل الواحد.

أوبك عاجزة عن التأثير في اسعار النفط

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الأوبك بمقدورها التحكم بأسعار النفط فعلاً أم ان تأثيرها في المرحلة الراهنة يبقى هامشياً؟

وهنا يعد محللون نفطيون في الخليج ان زيادة الطلب العالمي على النفط وقلة الطاقات الاحتياطية للدول المصدرة داخل الاوبك وخارجها، تحولان دون تأثير المنظمة في الاسعار التي لا تزال ترتفع.

ولم يتمكن قرار مؤتمر اصفهان من رفع سقف الانتاج نصف مليون برميل يومياً والتعهد برفع حصص الاعضاء إذا لزم الامر من وقف ارتفاع الاسعار التي سجلت ارقاماً قياسية جديدة.

وقال المحلل النفطي الكويتي كامل الحرمي ان "أوبك لم تعد القوة المؤثرة التي تتحكم باسعار النفط كما كانت في السابق لانه ليس لديها فائض كبير في الانتاج ولا تستطيع التحكم بالطلب العالمي".

وأضاف الحرمي " في السابق كانت الطاقة الفائضة في الانتاج تعادل ١٠٪ أو أكثر من الطلب العالمي، اما اليوم فهي اقل من ٥٪ والطلب العالمي يزيد بنسبة اكبر من العرض".

وعدت المنظمة في تقريرها الشهري الذي نشر في فيينا ان النقص في قدرات تكرير النفط العالمية سيواصل الضغط على الاسعار خلال العام ٢٠٠٥.

واكدت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أيضاً في تقريرها لشهر آذار انها "ستواصل جهودها لزيادة الانتاج من أجل تلبية الطلب العالمي" معتبرة انه سيرتفع بنسبة ٢,٣٪ (١,٩ مليون برميل يومياً) هذه السنة.

ففي نيويورك تجاوز سعر برميل النفط بعد مؤتمر أوبك بيوم واحد خلال المبادلات الالكترونية عتبة ٥٧ دولاراً للمرة الاولى في تاريخه ليصل إلى (٥٧,٦٠) دولار.

وكانت وكالة الطاقة الدولية اكدت في وقت سابق من هذا الشهر ان النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين سيؤدي إلى زيادة الطلب خلال هذا العام وقدرت المؤسسة التي تتخذ من باريس مقراً لها هذه الزيادة بـ (٣٣٠) الف برميل يومياً ليصل الطلب العالمي إلى ٨٤,٣ مليون برميل يومياً.

وقال الخبير السعودي عبد الوهاب ابو داهش"إن اوبك ليس لديها أي دور الان. فهي حتى ان رفعت الانتاج بمليون برميل يومياً فان تأثيره في الاسعار سيكون قليلاً".

وأضاف " إن أوبك لا تستطيع تخفيض الطلب وليس لديهم فائض انتاج. إن أوبك ليس لديها دور فيما يحدث".

وتابع " يبدو ان السعودية هي الدولة الوحيدة التي لديها القدرة على زيادة انتاجها بشكل مستديم لكن ذلك لا يبدو انه قادر على تلبية الطلب".

وصرح وزير الطاقة الكويتي الشيخ احمد الصباح رئيس منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ان المنظمة يمكن ان تبدأ اعتباراً من الاسبوع المقبل محادثات بشأن زيادة ثانية لحصص الانتاج إذا بقيت اسعار النفط مرتفعة.

وقال وزير النفط الايراني بيغان نمدار زنكنة "قمنا بما هو في وسعنا، لكن ثمة بعض العوامل، ولا سيما عوامل جيوسياسية، خارجة عن سيطرتنا".

واوضح الوزير القطري عبد الله بن حمد آلعطية"، من الصعب التكهن بالاسعار، فاننا لا نسيطر على السوق".

وتوقع الحرمي مستقبلاً قاتماً حيث ينتظر المحللون ارتفاع الطلب على النفط ليصل إلى ٨٦ مليون برميل يومياً خلال الربع الاخير من السنة لا سيما بسبب ارتفاع الطلب في الولايات المتحدة والصين والهند.

وقال الحرمي "اعتقد ان علينا ان نستعد لمزيد من الاسعار، الاسعار قد تصل خلال فترة قصيرة إلى ستين دولاراً وربما أكثر".